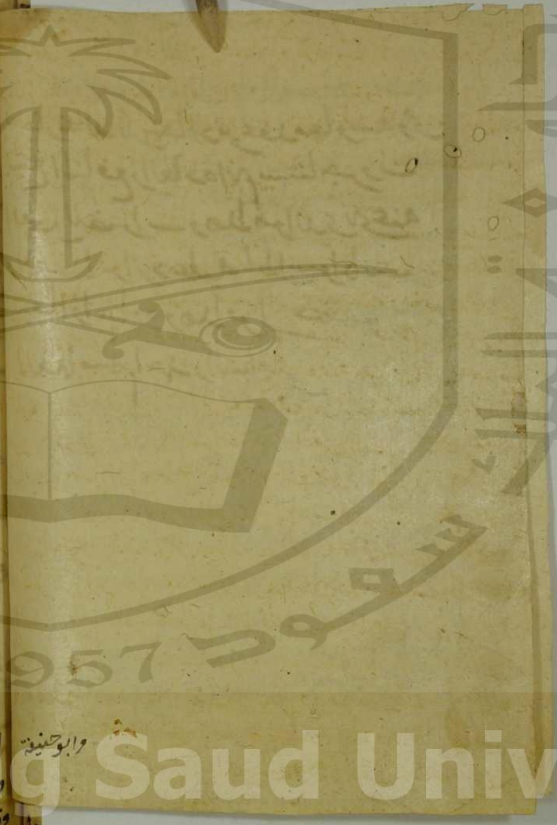


ورايو حقيقه واصحابهم والابوالوفاء عقيلا وبجهد عدي الجوارح انه  
 عقد علم صانع الفخار تزوره على الانثى ومن منفعه مقصوده واما  
 الفخار يدخل في عا والفالب حصوله عقيب نزوه فيكون في العقد  
 على الظن ليحصل اللين في طين الصبر وذلك لاستحجارها وما فيها  
 يدق باليد في عا وقد يفتقر والاشباع مما لا يفتقر في المشوعات  
 واما مالا يحكي عنه جوارحه والذي ذكره في صحابه التفصيل فقا صاحب  
 الجواهر وباب مساد العقد من جهة الشاري ومنها بيع عسب  
 الفخار ويحمل النهي فيه على استحجار الفخار الفاح الاسم وهو فاسد  
 لانه غير مقدر على تسليمه فاما ان استجاره على ان يحصله عليها فبانت  
 معلومه مدلكها يواد هو امر معلوم ونفسه ومقدور على تسليمه  
 والصحيح تحريمه مطلقا ونسداد العقد به على اجازة يحرم على الاخذ  
 اخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطل لانه يد اطله في تحصيل ما يحتاج  
 اليه ولا يمنع من هذا في كسب الحجام واجرة الكساح والى صلوات الله  
 وسلم نهي عن اعتادونه من استئجار الفخار للضراب من ذلك لا يبرح عنه  
 ملا يجوز حمل الامه على غير الواقع والمعتاد واخلوا الواقع من الكساح  
 انه الذي قصد بالنهي ومن العلوم انه ليس للاستحجار عرض صحيح ونزوه  
 الفخار على الانثى الذي له دفعات معلومه واما غرضه نتيجه ذلك  
 وثمنه وكذا جاز لا يذ اما له وقد علل التحريم بعده عللا اخدها انما  
 بقدر على تسليم المعهود عليه فاشبهه اجاره الاقواتر لا تتعلق اختيار  
 الفخار شهوته الثانية ان المقصود هو الماد وهو ما يجوز افراجه  
 بالعقد فانه محمول القدر والعين وهذا بخلاف اجارة الظن فانها  
 احتلت بصله الادمي فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال ان اعلان  
 النهي عن ذلك لا من محاسن السريرة وكالاتها فاقباله ما الذي لا يلائم  
 وجعله محلا لعقود العارضات مما هو مستقر مستهجن عن العقلا  
 وفعال العقل فيهم ساقط من اعينهم وقد جعل الله تعالى حظر عبادة الاصنام



Copying Saud University